

لذلك لابد وأن يكون شرع هذا النبي صلى الله عليه وسلم مبنياً على خمسة أشياء : منها قول مفرد كالشهادتين ، ومنها فعل بدني محض وهو كالصلاة ، ومنها ترك بدني محض وهو كالصوم ، ومنها مالى محض وهو كالزكاة ، ومنها مجتمع من الأمرين — وأعنى به — بدني مالى وهو كالحج .

ومن هذه العبادات ما إتيانه مشق جداً كالحج فلا يُكَلِّف الناس تكرار فعله بل يكفى إتيانه في العمر مرة ؛ ومنها ما إتيانه سهل جداً فيحتمل الناس تكراره في اليوم مراراً كالصلاة ، فلذلك كانت الصلاة أكثر تذكيراً بالله تعالى وبرسوله ؛ فلذلك كانت تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ومنها ما هو بين هذين من المشقة كالصوم والزكاة ، فلذلك ينبغي أن يجعل في العام مرة واحدة ؛ وأما الشهادتان فإن اعتقادهما هو الإيمان ، والإيمان يجب أن يكون مستمراً .

في المعاملات التي يأتي بشرعها النبي ﷺ (١)

تفكر « كامل » فيما ينبغي أن يسنه النبي صلى الله عليه وسلم من المعاملات ، فرأى أن اجتماع الناس وتعاشرهم إنما يتم بأن تكون معاملتهم على وجه العدل ، فلذلك يجب أن يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جور ، ولا يمكن ألبتة من حيف على أحد ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وعن القناعة بالبطالة بحيث يكون لكل أحد نفع ، وأن يسن لهم ما يقطع النزاع بينهم ... إلى غير ذلك مما ينظم شؤون الجماعة .

(١) تعليق على الفصل الثاني من الباب الثاني من الفن الثالث : وفيه بين « ابن النفيس » حاجة المجتمع الإنساني إلى الشريعة التي تمنع الجور والظلم والإعتذار ؛ وهو بذلك يعارض غلاة التصوفين الذين قالوا إنه لا حاجة للشريعة .